# المحاضرة الخامسة

# العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تنمية متوازنة تأخذ في الإعتبار الجوانب البيئية والإنسانية، إذ يستخدم المفهوم للتعبير عن فكرة أساسية تتمثل في العمليات التي يشبع بها الناس حاجاتهم ويحسنون بها نوعية حياتهم في الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، وذلك بالإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية مع مراعاة عدالة الإنتفاع بها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم أصبح من المرجعيات الأساسية في السياسات الوطنية والدولية منذمؤتمر "ريودي جانيرو 1992" المعروف بقمة الأرض، ولذلك ترسخ في الخطابات العالمية، وأصبح مجالا للقائات والمؤتمرات الدولية التي فرضتها سياسة التعاون الدولي لمواجهة التهديدات المحدقة بالكوكب، كالإضرار بالتنوع البيئي والتلوث، والإحتباس الحراري وغيرها، وذلك بهدف وضع سياسات تقلص من حجم بؤس الإنسانية وإنتشار الفقر واللاعدالة الإجتماعية وسوء التغذية ونقص مياه الشرب..الخ.

## مفهوم التنمية المستدامة

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية العالمية للبيئة والتنمية 1987 على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرتها في إشباع حاجات الأجيال القادمة".

فالتنمية المستدامة تمزج بين حماية البيئة مع الفاعلية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية، وبذلك فهي تسعى لتأسيس علاقة بين التنمية الإقتصادية وفي ذات الوقت التسيير السليم للبيئة ويعني ذلك العمل على قياس وضبط كيفية إستخدام الإنسان للموارد البيئية، أي الأخذ في الإعتبار ضرورة الحفاظ على المصادر الطبيعية المحدودة ومراقبة تأثيرات الأنشطة الإنسانية على المدى الطويل، لأن كل البشرية

تبحر في نفس المركب وبتعبير الحركات الإيكولوجية لا يوجد كوكب بديل لأن كل فعل إنساني له إنعكاساته على شروط حياة الآخرين.

## تعريف التنمية المستدامة

عرفها قاموس ويبستر (**webster**) بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدمير جزئيا أو كليا، وإذا كان هذا التعريف يعتبر التنمية المستدامة هي التي تسعى أساسا إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية دون الإشارة إلى الجوانب الإقتصادية أو البشرية، فإن تعاريف أخرى ترتكز على البعد الإقتصادي للتنمية مثل مارد في تعريف "روكلس هاوس" (**Ruckeles Hows**) مدير حماية البيئة الأمريكية حين عرفها بأنها: " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين".

وإستنادا إلى هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وعقلانية إستخدام الموارد الطبيعية بحيث لا يتجاوز هذا الإستخدام معدلات تجددها في الطبيعة.

وبصفة عامة فإنها تعني التصالح (**concilier**) بين البيئة والإقتصاد والإجتماع فلو رمزنا لكل ميدان بدائرة فإن التنمية المستدامة تمثل تقاطع الدوائر الثلاثة، مما يعبر عن تنمية متناغمة وعادلة ومستدامة للنشاطات الإقتصادية تساهم في تحسين مستوى الحياة دون الإضرار بنوعية البيئة.

وتحلل الإستدامة كمدلول يعتبره الإقتصاديون رأس مال تملكه المجتمعات الإنسانية ويكون: طبيعيا متجدد أو غير متجدد (الماء-الأرض-الغطاءالنباتي-البترول)، ورأس مال مادي (العقارات-المنتوجات)، ورأس مال بشري، ورأس مال إجتماعي (العلاقات الإجتماعية)، وتختلف درجة الإستدامة حسب درجة الأهمية التي تولي البيئة وهي كالآتي:

أ- **الإستدامة القوية**: تعطي هذه الرؤية الأولوية للبيئة في عملية التنمية وذلك لأنها تهدف للعمل على ضبط النشاط الإنساني من أجل حماية البيئة، وتنظر للإنسان على أنه فصيلة من فصائل الكوكب

فإذا لم يحافظ على الوسط الذي يعيش فيه فإنه سيحكم على نفسه بالزوال، وتتبنى الدول الإسكندنافية هذه المقاربة التي تدمج النظام الإقتصادي والنظام الإجتماعي (النشاط الإنساني) ضمن النظام الأشمل (البيئة).

**ب- الإستدامة الضعيفة:** تعطي التنمية المستدامة الضعيفة الأولوية للإنسان وتنظر إلى البيئة كنتاج للنشاط الإنساني، فالطبيعة ماهي إلا بناء إجتماعي، أي أن الامؤيديدين لهذا المفهوم يرون أن التقدم العلمين وتوفر الإرادة الوطنية والدولية كفيلة بمعالجة الأضرار والتدهور البيئي، كما أن للإنسان القدرة على إيجاد بدائل للطاقة، ويمكنه التحكم والتخفيض من إنبعاثات الغازات الحرارية الضارة ويمكنه تطهير الأنهار الملوثة وتشجير الغابات وحماية الحيوانات المهددة بالإنقراض.

كما تعتبر أن التنمية القائمة على العدالة الإجتماعية كفيلة بتخفيض الأضرار البيئية، فالمناطق الأكثر فقرا هي المناطق الأكثر إضرارا بالبيئة، ويستشهدون في ذلك بالدول الغنية التي تمتلك القدرة على حماية بيئتها عن طريق مشاركة المجتمع المدني وتدخل السلطات، لكن الدلائل تشير إلى أن تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التقدم العلمي والتقني لا يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على البيئة كما يؤكد ذلك النموذج الأمريكي، ففي التنمية المستدامة تمثل تقاطع الدوائر الثلاث التي تتحقق فيها المواءمة بين متغيرات التنمية: البيئة- الإقتصاد والمجتمع.